Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

وثيقة معلومات المشروع

مرحلة تحديد المفاهيم

تقرير رقم: AB6166

اسم المشروع	مشروع إدارة المخلفات الصلبة في غزة
المنطقة	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
القطاع	إدارة النفايات الصلبة (92%)، وإدارة البلديات (8%)
رقم تعريف المشروع	P121648
البلد المقترض	منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الفلسطينية وزارة المالية رام الله (الضفة الغربية) هاتف: 972-2 240-0372 فاكس: 970-2 240-5880 بريد إلكتروني: mofirdg@palnet.com
الجهة المنفذة	**صندوق إقراض وتطوير البلديات**
فئة التصنيف البيئي	[X] A [ ] B [ ] C [ ] FI [ ] TBD (لم يتحدد بعد)
تاريخ إعداد وثيقة معلومات المشروع	15 ديسمبر/كانون الأول 2010
التاريخ التقديري للإذن بإجراء التقييم	14 نوفمبر/تشرين الثاني 2011
التاريخ التقديري لموافقة مجلس المديرين التنفيذيين	28 فبراير/شباط 2012

1. أهم قضايا التنمية ودواعي مشاركة البنك الدولي

نشأت آثار بيئية مباشرة وفي غاية السلبية عن نظام الإغلاق الذي فُرض على قطاع غزة منذ 2006 وكذلك تصعيد العمليات القتالية خلال الفترة بين ديسمبر/كانون الأول 2008 ويناير/كانون الثاني 2009. وتم توثيق هذا في إطار التقييم البيئي الذي قام به برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوارد في *التقرير المعني بقطاع غزة* الصادر في سبتمبر/أيلول 2009. ويفيد هذا التقرير بأن التدهور البيئي في القطاع شديد الخطورة. ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل أهمها ما يلي:

- وصول مقالب النفايات الرئيسية الثلاث (في الشمال والوسط والجنوب) إلى حد التشبع تقريبا، وتزايد المخاطر التي يشكلها هذا الأمر على خزانات المياه الجوفية الضحلة – مورد المياه الرئيسي – والمهددة بالفعل.
- القدرة المحدودة على إدارة المخلفات المتولدة (الحرق/السوائل المرتشحة التي من شأنها تلويث خزانات المياه الجوفية والكسح غير الآمن والحيوانات البرية).
- النمو السكاني السريع وقلة الأراضي المتاحة، بالإضافة إلى ما ينتج عن ذلك من ارتفاع نسبة الكثافة السكانية وتنامي هذه النسبة.

- تدهور القدرة على جمع المخلفات نتيجة لأسباب منها تردي الوضع الاقتصادي، وما ترتب عليه من عدم القدرة على سداد مقابل خدمات إدارة المخلفات الصلبة وتناقص الموارد المالية البلدية.
- اتسام نظام الإدارة العامة بالضعف وهو ما نتج بشكل أساسي عن الوضع السياسي والاقتصادي الحرج.
- عدم تحقيق تقدم فيما يتعلق بالمشروعات البيئية ذات الأولوية وقصور الاستثمار في الأنظمة البيئية.

ويزداد الوضع سوءاً نتيجة التدابير العسكرية الإسرائيلية التي لم تسفر عن سقوط قتلى فحسب، بل وأيضا عن تراكم كميات ضخمة من ركام الأبنية التي تم تدميرها والتي يحتوي بعضها على مواد ملوثة وخطرة. ويقدر إجمالي المخلفات الصلبة المنزلية في قطاع غزة[1] في الوقت الحالي بما يتراوح بين 600 و1000 طن يوميا، وهو ما يُتوقع أن يزيد[2] إلى ما يقرب من 1500 طن يوميا بحلول عام 2030.

وعلى الجانب الإيجابي، زاد مشروع *جنين* الذي حقق نجاحا ملموسا من إدراك جميع الأطراف (ومن بينهم الخبراء والعسكريون والمدنيون في إسرائيل) أنه بالتخطيط الدقيق والإدارة الجيدة والتعاون المركز يمكن التصدي بفعالية لمشكلة التخلص من النفايات الصلبة؛ وأنه يمكن تعميم المنافع البيئية والصحية على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وعلى المستوى المؤسسي، صدق القرار الذي أصدره مجلس الوزراء الفلسطيني تحت رقم 13/49/05 يوم 16 مايو/أيار 2010 على الإستراتيجية الوطنية لإدارة المخلفات الصلبة في الأراضي الفلسطينية (الإستراتيجية).[3] وتشدد الإستراتيجية على تطوير مدافن صحية للمخلفات في الضفة الغربية وقطاع غزة تديرها مجلس الخدمات المشتركة الذي أنشئ لغرض إدارة النفايات على أساس وفورات الحجم وبأسلوب يتسم بالاستدامة وفاعلية التكلفة. وقد تم بالفعل إنشاء مجالس للخدمات المشتركة في شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية لهذا الغرض. وعلى نحو مماثل، وفي قطاع غزة، قامت السلطة الفلسطينية بتأسيس مجلس إدارة النفايات الصلبة لوسط غزة في 1995 ومقره بلدية دير البلح كمنظمة غير هادفة للربح تعمل لصالح بلديات خان يونس ودير البلح والبلديات التسع المجاورة بالإضافة إلى مجالس القرى التي تقع في وسط قطاع غزة.

وباستثناء مجلس دير البلح للخدمات المشتركة، يعتبر جمع النفايات الصلبة والتخلص منها في غزة مسؤولية كل بلدية على حدة. ويعتبر مدفن النفايات التابع لمجلس دير البلح للخدمات المشتركة، والذي تم إنشاؤه عام 1997، هو المدفن الوحيد

[1] لا تتوفر بيانات يمكن التعويل عليها بشأن نصيب الفرد من المخلفات الصلبة بقطاع غزة ولكنها تقدر بين 0.4 و0.7 كيلوجرام للفرد يوميا. ويقدر تولد حوالي 24 طنا يوميا من النفايات الناتجة عن خدمات الرعاية الصحية وحوالي 50 طنا يومياً من النفايات الصلبة الصناعية في قطاع غزة يتم التخلص منها جميعا في مدافن النفايات الحالية.

[2] وفقاً للتوقعات السكانية التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وتقديرات نصيب الفرد من المخلفات الواردة في تقرير خدمات إدارة النفايات الصلبة الصادر عن السلطة الفلسطينية للفترة 2010–2014.

[3] وتغطي هذه الإستراتيجية الأهداف الإستراتيجية الثمانية وهي: وضع إطار قانوني وتنظيمي فعال لإدارة النفايات الصلبة، وخلق مؤسسات قوية قادرة على العمل، وإدارة خدمات النفايات الصلبة بأسلوب آمن بيئياً ويتسم بالكفاءة، وتقديم خدمات وأنشطة فعالة ومستدامة ماليا لإدارة النفايات الصلبة، ووضع مبادئ وآليات ملائمة لإدارة النفايات الطبية والخطرة ذات الطابع الخاص، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، وزيادة مشاركة ووعي المجتمع، وإنشاء نظم فعالة للمعلومات والرقابة.

المصمم وفقا للمعايير الصحية. حيث تقوم باقي البلديات بالتخلص من نفاياتها في مدافن غير صحية مما يشكل تهديداً خطيراً لخزانات المياه الجوفية والبيئة المحيطة. وستصل مرافق التخلص من النفايات الصلبة إلى طاقتها القصوى خلال العامين القادمين، ولا يمكن زيادة هذه الطاقة حيث تقع في نطاق 200 متر من المنشآت السكنية المحيطة وعلى مسافة 100 متر من الحدود مع إسرائيل.[4]

وقد حدد مجلس دير البلح للخدمات المشتركة موقعاً مجاوراً[5] لموقع مقلب نفايات بلدية رفح حيث يبدو كبيراً بما يكفي لاستيعاب مدفن صحي للنفايات يمكنه خدمة قطاع غزة بأكمله. وباستثناء جنوب غزة، لا توجد مناطق خالية في وسط وشمال غزة ينطبق عليها الحد الأدنى من المعايير المؤهلة لإنشاء مدفن للنفايات أو لن تتعدى على المنطقة الأمنية العازلة التي أقامتها إسرائيل. ومن المتوقع أن يستفيد إعداد المشروع من الدراسات التي سوف يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قريباً بمساندة من حكومة اليابان والتي تتناول توسعة بعض هذه المرافق والتخلص الآمن من النفايات وإزالة ركام الأبنية التي تم تدميرها خلال أعمال القتال التي وقعت في الفترة من ديسمبر/كانون 2008 إلى يناير/كانون الثاني 2009.

2. أهداف المشروع المقترحة

يهدف هذا المشروع بشكل عام إلى تحسين خدمات التخلص من النفايات الصلبة في كل من وسط وجنوب قطاع غزة. وسيتحقق هذا الهدف عن طريق تقديم خدمات تتسم بالكفاءة في مجال إدارة النفايات والتخلص منها بطريقة صحية مراعية للاعتبارات البيئية في البلديات الأعضاء بمجالس الخدمات المشتركة في كل من وسط وجنوب غزة، ويمكن التوسع في تقديمها لتشمل بلديات أخرى بقطاع غزة.

3. الوصف الأولي

تُقدر تكلفة المشروع بنحو 25 مليون دولار، يسهم البنك الدولي فيها بحوالي 10 ملايين دولار. ومن المتوقع أيضا تقديم إسهامات من المنتفعين يصل حجمها إلى 1.5 مليون دولار وهو ما يعادل تكلفة امتلاك الأرض وتكاليف التشغيل الإضافية. علاوة على ذلك، من المتوقع الاحتياج إلى إسهامات من المانحين بما يصل إلى 13.5 مليون دولار. وقد عبر العديد من المانحين بالفعل عن رغبتهم في المشاركة في تمويل هذا المشروع، ومن بينهم الاتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية. ومن المتوقع وضع التزامات محددة عند إتمام دراسة الجدوى وتحديد احتياجات التمويل بشكل واضح. وسيتم تنفيذ هذا المشروع خلال حوالي خمس سنوات، وسيشتمل على المكونات التالية:

المكون الأول: تطوير البنية التحتية (18 مليون دولار) لإنشاء مدفن قمامة صحي (بما في ذلك تكلفة شراء الأرض) ومحطة نقل واحدة على الأقل، والإغلاق الصحي لمواقع دفن القمامة في المنطقة المستهدفة، وتوفير معدات وحاويات جمع القمامة بالإضافة إلى معدات إدارة النفايات الصلبة بالمدفن ومحطات النقل.

---

[4] أقامت إسرائيل منطقة أمنية عازلة على طول الحدود الغربية لقطاع غزة تم توسيعها تدريجيا إلى ألف متر حيث يسمح بالبناء داخلها بشكل محدود.

[5] وفقاً لمجلس دير البلح للخدمات المشتركة، فإن الأرض المقترح استخدامها لإقامة المشروع مملوكة ملكية خاصة ويمكن الحصول عليها إما من خلال البيع المباشر أو التأجير لمدد طويلة.

المكوّن الثاني: التدعيم المؤسسي (مليون دولار) من أجل تحسين القدرات المؤسسية لمجالس الخدمات المشتركة التي تشارك في المشروع، وذلك في مجال خدمات جمع النفايات الصلبة والتخلص منها واستعادة التكاليف؛ وتعزيز مجال الرصد والإبلاغ بشأن الجوانب البيئية لمحطات النقل ومدفن القمامة الجديد بالإضافة إلى إغلاق وإعادة تأهيل المدافن القائمة لاستخدامها بشكل مؤقت؛ وتوعية الجمهور بشأن إدارة النفايات الصلبة على مستوى الإقليم والمحليات.

المكون الثالث: التطوير التجريبي لنظم إعادة تدوير وكمر المخلفات (3 ملايين دولار) من أجل إجراء دراسات الجدوى وتقديم المساعدة الفنية وتمويل المشاريع التجريبية لإعادة تدوير وكمر النفايات.

المكون الرابع: إدارة المشروع (نحو 3 ملايين دولار) لتمويل تكاليف التشغيل الإضافية، وأتعاب إدارة صندوق إقراض وتطوير البلديات، والمساعدة الفنية في مجال توعية الجمهور والإشراف على أعمال البناء والرصد والتقييم.

4. السياسات الوقائية التي قد تُطبق

الإجراءات الوقائية البيئية: يستدعي هذا المشروع تفعيل السياسة الوقائية (OP4.01) بشأن التقييم البيئي. وفي سبيل التخفيف من الآثار السلبية المحتملة، سيتم إعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع وسيتم إدراجها في دليل عمليات المشروع وأي عقود ذات صلة بأعمال إعادة التأهيل أو التشييد سيقوم المشروع بتنفيذها وتمويلها. وسيشتمل عقد الإشراف على الاستشاري على ضمانات لتطبيق خطة الإدارة البيئية والاجتماعية والالتزام بها طوال فترة تنفيذ المشروع.

الضمانات الاجتماعية: سيتم تفعيل السياسة الوقائية المعنية بإعادة التوطين القسرية (OP 4.12) وستوضع خطة عمل خاصة بإعادة التوطين لضمان التعامل مع المتضررين من المشروع بما يتماشي مع قواعد البنك الدولي ولوائحه التنظيمية. ومن المتوقع على وجه التحديد التعويض عن الاستيلاء على الأرض وفقدان دخل من يعملون في جمع النفايات، وسيتم وضع تدابير محددة لمعالجة هذه المشكلات. وسوف يستفيد المشروع من الخبرات المكتسبة من العمل في الضفة الغربية في مشروع جنين ومشروع إدارة المخلفات الصلبة القائم في جنوب الضفة الغربية.

5. التمويل المبدئي

المصدر:	(مليون دولار)
المقترض	1.5
تمويل خاص	10
التمويل المشترك من المانحين	13.5
المجموع	25

6. مسؤول الاتصال

مسؤول الاتصال: إبراهيم خليل دجاني
المنصب: كبير موظفي العمليات
هاتف: 5366+241 / 972-2-236-6541

فاكس: 6543 236 2 972++
البريد الإلكتروني: idajani@worldbank.org
المقر: الضفة الغربية وقطاع غزة (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)